A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.65
9 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية

مشروع قرار مقدم من السيد رايكورايتشيف (بلغاريا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.32

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا: الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا في منتصف المدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١] ، و ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بتنفيذ برنامج العمل، و ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ المتعلق بالآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٧١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي قررت فيه عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى للقيام، وفقا للفقرة ١٤٠ من برنامج العمل وقرارها ٢٠٦/٤٥، باستعراض شامل لتنفيذ برنامج العمل، في منتصف المدة، في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أو في أي تاريخ آخر مناسب خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

091294 091294 94-49176

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عملا بالمقرر الذي اتخذه الاجتماع الوزاري المعقود في داكار في شباط/فبراير ١٩٩٢[٢]،

وإذ تشير كذلك إلى أن الهدف الأساسي لبرنامج العمل هو وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وتنشيط نموها وتنميتها وتعجيلهما، ووضع هذه البلدان على طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء التدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ككل،

وإذ يساورها القلق أيضا إزاء التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تعترف بأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل في منتصف المدة له أهمية خاصة لأنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة لوضع سياسات وتدابير جديدة وتصحيحية، من بينها تعزيز الدعم الخارجي لأقل البلدان نموا في جميع المجالات، دعما لجهودها بغية ضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا وكاملا في الوقت المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد،

وإذ تؤكد أهمية القيام في الوقت المناسب وبالشكل المناسب بالأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد كذلك على وجوب توفير الموارد الكافية لكفالة اشتراك أقل البلدان نموا اشتراكا كاملا فعالا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا في منتصف المدة،

وإذ تشير إلى المقرر ٤١٢ (د - ٤٠) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى للاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل في منتصف المدة[٣]،

---

(٢) A/49/506، المرفق.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/49/15)، المجلد الأول، الفصل الثاني، الجزء ألف.

وإذ تحيط علما بالاستنتاجات ٤١٣ (د - ٤٠) المتفق عليها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مجلس التجارة والتنمية بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٣] الذي استند، في جملة أمور، إلى التقرير عن أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤[٤]،

١ - تعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وتطلب الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والصناديق الإنمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وسائر المنظمات المعنية، اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا فعالا في جميع المجالات، على سبيل الأولوية؛

٢ - تؤكد أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب قيام أقل البلدان نموا بتنفيذ السياسات والأولويات الوطنية تنفيذا فعالا لتحقيق نموها الاقتصادي وتنميتها، فضلا عن قيام مشاركة قوية تتسم بالالتزام بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٣ - تطلب إلى البلدان المانحة أن تفي على سبيل الأولوية بالتزاماتها بتقديم المعونة على النحو الوارد في برنامج العمل وأن تعدلها بالزيادة لكي تعكس بشكل تام احتياجات أقل البلدان نموا من الموارد الإضافية، بما في ذلك البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا؛

٤ - تقرر ما يلي:

(أ) عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا في منتصف المدة في نيويورك في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، على أن يسبقه اجتماع يدوم يوما واحدا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لكبار المسؤولين. وفي حالة عرض دولة عضو استضافة هذا الاجتماع، يقوم مجلس التجارة والتنمية، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٥ بالنظر في ذلك العرض. ويقوم الاجتماع بالاستعراض الشامل في منتصف المدة، وبالنظر في التدابير الجديدة، حسب الاقتضاء، وبتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) عقد دورة واحدة لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا في أوائل عام ١٩٩٥ في جنيف، لمدة أسبوع واحد، تحضيرا للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

---

(٤) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع .A.94.II.D.4.

(ج) قيام اللجان الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة بتنظيم اجتماعات متابعة إقليمية، بالتنسيق الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لتحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتقديم المساهمات المناسبة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

(د) دعوة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها إلى القيام، كل في مجاله، بتقييمات قطاعية، لتنفيذ برنامج العمل؛

(هـ) طلب عقد اجتماع مشترك بين الوكالات في أوائل عام ١٩٩٥ لكفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها كجزء من الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة؛

٥ - تقرر أيضا دفع تكاليف اشتراك ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى باستخدام الأموال غير المنفقة الموفرة من موارد خارجة عن الميزانية من الصندوق الاستئماني للتبرعات المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٢٤ وعن طريق إعادة توزيع الموارد الحالية للميزانية العادية، إذا لزم الأمر. وينبغي أيضا استطلاع إمكانية الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض ولتمويل تكاليف اشتراك ممثل واحد من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماع المشار اليه في الفقرة ٤ (ب) أعلاه؛

٦ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها أمانة الأونكتاد لعقد اجتماعات تحضيرية لأفرقة الخبراء وتدعو المانحين الى تقديم موارد كافية خارجة عن الميزانية لذلك الغرض، بما في ذلك إعداد الوثائق الفنية؛

٧ - تكرر طلبها إلى الأمين العام، الوارد في القرار ١٥٦/٤٦، أن يعبئ موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل من كل بلد من اقل البلدان نموا في الدورات الربيعية لمجلس التجارة والتنمية، ومشاركة أقل البلدان نموا مشاركة كافية في الاجتماعات التحضيرية واجتماعات الخبراء والاجتماعات القطاعية لعملية الاستعراض الشامل في منتصف المدة؛

٨ - تحث جميع البلدان، ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية المناسبة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى؛

٩ - تطلب إلى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تقدم تقارير تتضمن استعراضا لتنفيذ برنامج العمل في ميدان اختصاص كل منها، مع الاهتمام بصفة خاصة

بالمجالات التي لا تزال توجد فيها التزامات غير مستوفاة، وتقديم مقترحات بتدابير جديدة إذا اقتضى الأمر، وذلك كمساهمة إضافية في التحضير للاستعراض الشامل في منتصف المدة؛

١٠ - تدعو الأمين العام الى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي الى كفالة تمتع أمانة الأونكتاد بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج الاستعراض الشامل في منتصف المدة، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن أقل البلدان نموا؛

١١ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى وعن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -